



كوٲ ماري عبراٲ
داد كاٲ باآي ئيٲٲٲٲاډي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٨٠/اتحادية/طعن/٢٠١٠

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٨/١٢/٢٠١٠ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وكرم طه محمد وأكرم أحمد باهان و محمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو ألتمن المازونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

- المميز/ المدعى عليه / جبار عبد الرحيم جواد – وكيله المحامي عبد السادة شهاب العبادي .
المميز عليهم / ١. قرار محكمة بداءة البصرة المؤرخ ١/٦/٢٠١٠ في الدعوى المرقمة ٣٠٩/ب/٢٠١٠ .
٢. مازن محمود ناصر – وكيله المحامي عبد الحسين الحريه.
٣. معن كاظم جواد .
٤. ياسر جبار عبد الرحيم .
٥. يسرى جبار عبد الرحيم .
٦. سلمان طالب داود .

الإدعاء:

ادعى وكيل المدعى عبد الحسين الحريه أمام محكمة بداءة البصرة في الدعوى المرقمة ٣٠٩/ب/٢٠١٠ بأن العقار تسلسل (١٢٥/٦٥) مقاطعة الخربطني والمفتية مملوكة على وجه الشبوع بين موكله والمدعى عليهم ولعدم رغبة موكله البقاء على الشبوع طلب الحكم بإزالة شبوع العقار المذكور قسمة ان كان قابلاً للقسمة او ببيعاً وتوزيع حصصه حسب السهام الواردة في سند العقار مع تحميلهم المصاريف وأتعاب المحاماة . وفي جلسة المرافعة المؤرخة



كوٲماری عیراق
داد کای باآی ئینتیحادی

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٨٠/اتحادية/طعن/٢٠١٠

(٢٠١٠/٦/١٠) دفع وكيل المدعى عليه الثاني والرابع بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة (٢١٥) من قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ المعدل لمخالفتها للمادة (٣/١٩) والمادة (٢/١٣٠) والمادة (١٠٠) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ وكلف بتقديم دفعه بدعوى وفقاً للمادة (٤) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ وقدم وكيل المدعى عليها المذكور دعوى وكلاء عن موكله المدعى عليه الرابع بعدم دستورية أحكام القاتون رقم (٣ لسنة ١٩٧٧) ومن ضمنه الفقرة الأولى من المادة (٢١٥) من قانون المرافعات المدنية المعدل وسجلت بعداد (٢٠١٠/ب/١١١٩) وبعد استيفاء الرسم القانوني عنها قررت محكمة بداءة البصرة في الجلسة المؤرخة (٢٠١٠/٦/١٦) رفض الدفع المثار بعدم دستورية القاتون رقم (٣ لسنة ١٩٧٧) والمادة (١/٢١٥) من قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ المعدل لعدم تعارضها مع أحكام الدستور ولعدم قناعة وكيل المدعى عليه بالقرار طعن به تمييزاً أمام المحكمة الاتحادية العليا طالباً نقضه للأسباب الواردة بموجب لاحتته التمييزية المؤرخة ٢٠١٠/٧/١٩ .

القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان القرار المميز قد صدر بحضور المميز بتاريخ (٢٠١٠/٦/١٦) وأنه طعن به تمييزاً ودفع الرسم القانوني عن طعنه في (٢٠١٠/٧/١٩) لذا يكون الطعن التمييزي واقعاً خارج المدة القانونية المنصوص عليها في المادة (٢١٦) من قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ المعدل حيث ان المسدد المعينة لمراجعة طرق الطعن في القرارات حتمية يترتب على عدم مراعاتها وتجاوزها سقوط الحق في الطعن

كويتي عيراق
داد كايب بالآي ئيتتبحادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٨٠/اتحادية/طعن/٢٠١٠

وتقتضي المحكمة من تلقاء نفسها برد عريضة الطعن اذا حصل بعد انقضاء المدد القانونيّة وذلك عملاً بحكم المادة (١٧١) من القانون أنفأ . لذا قررت المحكمة الاتحادية العليا رد الطعن التمييزي شكلاً مع تحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٠/١٢/٨ .

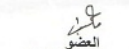

الرئيس
مدحت المحمود


العضو
فاروق محمد السامي


العضو
جعفر ناصر حسين


العضو
أكرم طه محمد


العضو
أكرم احمد بابان


العضو
محمد صائب النقشبندی


العضو
عبود صالح التميمي


العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس


العضو
حسين أبو الثمن